

أحدها دون الآخر ؟ كما أن من المهم الاختيار بين المدينة والريف مكاناً ولماذا ؟ ومن المؤكد أن الموقع الأفضل هو الذي يحقق عدالة وكفاءة في وقت واحد ، وهذا ما تسعى له الاستثمارات الحكومية ، فيما يرى الاستثمار الخاص وجهاً واحداً لعمليات الاستثمار الصناعي وهو الريحية الاقتصادية. إن البعد المكاني Spatial Dimension للاستثمار الصناعي عامل أساسي في نجاح المشروع الصناعي ، وفي تحقيق الهدف والغاية من الاستثمار أصلاً. ومن المؤكد أن استهداف العدالة الاجتماعية من وراء الاستثمار الصناعي لوحدها سيؤدي إلى تأكل تدريجي للقدرات المالية وثم عجز الدولة عن إحداث المزيد من بواعث التنمية ، لهذا فإن الموازنة النسبية بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية يمكن أن تكون مبرراً كافياً ومناسباً للاستثمار الحكومي في الأقل. وفي ذات السياق لا بد من الإشارة إلى أن لكل من التمرکز الشديد والانتشار الواسع تداعيات سلبية ، ولتجاوزها اعتمدت بعض الدول سياسات متنوعة منها سياسة أقطاب النمو Growth Pole التي طبقت في فرنسا ومفادها تجميع بواعث التنمية على شكل نقاط أو أقطاب للنمو في الأقاليم المتخلفة ، وهذه ستكون مراكز جذب تعمل على إنعاش الإقليم خاصة إذا تعددت في الإقليم الواحد ، وتعمل على أساس كونها شبكة مترابطة الأجزاء تنتشر ثمار التنمية نحو الجوار⁽¹⁾. هذه الصناعات ترد تحت أسماء عديدة منها محفزة Propulsive أو قائدة Leader ، فيما يعرفها Boudeville بأنها مجموعة من الصناعات الموقعة في منطقة حضرية ولها قدرة متزايدة على تطوير النشاط الاقتصادي باتجاه نطاق نفوذها ، وهذه ليس من الضروري أن تكون كبيرة في عمالها ولكن تعرف بضخامة تأثيرها المباشر وغير المباشر على النشاط الاقتصادي للإقليم ، وهي تميل إلى

(1). د. كامل كاظم الكنانسي ، الموقع الصناعي... مصدر سابق ، ص 107.

التركز العالي وعادةً تبيع في الأسواق القومية⁽¹⁾، ولها معدل نمو عالٍ أكثر من معدل النمو في الإنتاج الصناعي وأكثر من مثيله في الاقتصاد القومي. وتميل إلى أن تكون لها روابط تقنية أمامية وخلفية كثيفة ينتقل من خلالها النمو نحو الأنشطة الأخرى مما يؤدي إلى زيادة الدخل ثم تحفيز النمو الاقتصادي بواسطة مضاعف التأثير Multiplier Effect.

خامساً: المستوى التقني.. تتباين فروع الصناعة التحويلية بمستوى التقنيات المطبقة فيها، فمنها صناعات ذات تقنيات تقليدية وأخرى عالية، وللأخيرة متطلبات لنجاحها سبق الحديث عنها مفصلاً. وقد تجد الدول النامية ضرورة البدء بتقنيات بسيطة على أن تنتقل وبمراحل محسوبة نحو تقنيات أعلى^(*). وفي الجانب الفني أيضاً لا بد من مراعاة الروابط الصناعية بين منشآت الصناعة من حيث المستوى والاتجاه وشم تحديد المجاورة المكانية من عدمها.

سادساً: توجيه الصناعة نحو مدخلاتها أو نحو أسواقها. وهل أنها موجهة للإحلال بدلاً من الاستيراد أم أنها موجهة نحو التصدير؟ فإذا كانت الخطط تستهدف خفض المستوردات فإن من الممكن إنتاجها بكلف حتى وإن كانت أعلى نسبياً من المستوردة، وعندما تستهدف الخطط زيادة الصادرات فلا بد أن تنتج بكلف تنافسية، فيتم اختيار فروع معينة من الصناعة تتوفر لها مدخلات محلية قادرة على خفض كلف الإنتاج بدرجة واضحة.

مما سبق يتضح أن هناك العديد من الخيارات والبدائل، إلا أن النمط الذي تختاره الدولة لا بد أن يكون منسجماً مع الإمكانيات المتاحة والأهداف

(1). Harry W. Richardson, Regional Economies, OP. Cit., P. 417.

(*) تابع ما سيتم بحثه عن هذا الموضوع في مبحث لاحق.

المرجوة وذلك لضمان قدر كاف من النجاح. وقد تجد الدول النامية أن من المفيد أن تختار:-

أولاً: استيعاب الحالة التي تعيشها هذه الدول بمعاناتها من ضائقة رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار الصناعي، فتتجه الجهود فيها نحو إقامة الصناعات التي تحتاج لرؤوس أموال قليلة.

ثانياً: وعليه يُفضل أن تبدأ بمصانع صغيرة ومتوسطة المقياس في الريف وكبيرة نسبياً في المدن لوفرة مطالبها من البنى التحتية Infrastructure والبنى الفوقية Super Structure الاجتماعية والمعلوماتية⁽¹⁾.

ثالثاً: ومن الممكن إقامة العديد من الصناعات التي تتجه نحو توفير مطالب السكان من السلع الاستهلاكية التي لا يمكن الاستغناء عنها خاصة التي تقتطع جزءاً هاماً من الدخل القومي المخصص لاستيرادها. وهذه يمكن أن تكون بحجوم صغيرة ومنتشرة مع اختلاف دوافع إقامة كل منها⁽²⁾، ويمكن تصنيفها إلى:-

أ. صناعات متأثرة بالموقع لوفرة مطالبها أو خاماتها فيه مثل الألبان والزيوت وقلع الأحجار وتعليب الفواكه والخضروات والأسماك، صناعة السكر، تجفيف الفواكه وعصاراتها.

ب. الصناعات المتأثرة بالعمليات الصناعية ومكملة للصناعات الكبيرة مثل منتجات السياكة، عمليات الصب، التجميع، المراحل المتعددة لصناعات النسيج، المراحل التي تفيد من منتجات عرضية لصناعات قائمة.

(1). دهوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 290.

(2). Sutcliffe, OP, Cit, p. 237.

ت. الصناعات الحرفية القائمة على الخبرة والتي تمثل فيها هذه الخبرة نسبة عالية من كلف الإنتاج كالمجوهرات والمطرزات والنسيج اليدوي وأعمال الحفر على الخشب والسيراميك وسواها.

د. صناعات تخدم أسواق صغيرة: كالمشروبات الغازية، الأبواب والشبابيك، الخزانات، الخشب، والورق، الصناعات الخدمية مثل الطباعة والتصليح، الصناعات الجلدية.

رابعاً: وقد تجد العديد من الدول النامية إمكانية جيدة لإقامة مجموعة من الصناعات الموجهة نحو التصدير مستثمرة ووفرة مطالبها الأساسية محلياً من المواد الأولية أو الخبرة التي تساعد على إنتاج هذه السلع بكلف تنافسية مما يفتح لها أسواق خارجية وتوفير عملات صعبة.

خامساً: إكمال بعض المراحل الصناعية لخامات تنتج في الداخل وتصدر دون تصنيع كالمنتجات الزراعية أو المعدنية.

سادساً: ضرورة تشجيع القطاع الخاص على إقامة المنشآت الصناعية بحجوم صغيرة ومتوسطة بمفرده بجهود وتنظيمات فردية أو جماعية، فيما يتكفل القطاع العام بإقامة المنشآت بحجوم كبيرة أو التهيئة لإقامتها وإشراك القطاع الخاص فيها بطريقة أو بأخرى، مثل المشاركة في رأسمالها المختلط، أو بتقسيم العمل بين القطاعين فيقوم العام بالعمليات الأساسية فيما يختص الخاص بالعمليات التكميلية، وقد تتوجه جهود القطاع العام نحو إجراء الدراسات الأولية ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والموقعية ثم تعهد إلى القطاع الخاص مهمة الإنشاء، وربما قيام العام ببناء المصانع كاملة ثم بيعها جزءاً أو كلاً إلى القطاع الخاص. وناقلة القول بعدم وجود نمط محدد لإتباعه في هذه الدول، وقد يكون متعذراً أيضاً نقل تجربة تجزئياتها من دولة لأخرى، فلكل دولة خصوصيتها وإمكاناتها التي تختلف بها عن غيرها. وسيكون مفيداً أن تطور كل دولة نمطها الصناعي الخاص بها.